

الفصل الثانی

التطور في خصائص النظام السياسي العولي

- المبحث الأول : المرحلة الأولى في تطور النظام السياسي العولي .
- المبحث الثاني : المرحلة الثانية في تطور النظام السياسي العولي .

الفصل الثاني

التطور في خصائص النظام السياسي الدولي

انبتق النظام السياسي الدولي بالشكل الذي نعرفه اليوم من النظام السياسي الأوروبي الذي ظهر في أعقاب انهيار الاقطاع في أوروبا . وقد ساعد على ظهور نظام الدول القومية ، بكل احتياجاتها وأطماعها وتطلعاتها، المناخ السياسي العام الذي هبأ له عصر النهضة وما أعقبه من محاولات للإصلاح الديني وهي الأحداث التي هزت الفكر السياسي الأوروبي من جذوره وأدت إلى فصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة بعد أن سيطرت الأخيرة في السابق سيطرة سياسية تكاد تكون بغير حدود .

ومن ناحية ثانية ، فإن التطور الذي حدث في طرق الاتصال والانتقال وكذلك الثورة التجارية التي عرفت بالظاهرة الماركنتيلية أسهمت هي الأخرى في تدمير القواعد التي ارتكزت عليها سيطرة نظام الاقطاع في العصور الوسطى كما أدت إلى بلورة المفهوم السياسي للدولة القومية بشكل لم يكن معروفا من قبل وأصبحت الدولة القومية تعبر عن قيم وأفكار جديدة من أهمها اطلاقا فكرة القومية التي أصبحت نواة الاستقطاب بالنسبة لولاءات الأفراد وانتماءاتهم السياسية والعاطفية واحدى القوى الأساسية المحركة للسلوك الدولي في مختلف مظاهره وأشكاله وسواء كانت وجهته التعاون أو الصراع ، الحرب أو السلام (١)

وهذه الحقيقة التاريخية ونعني بها بروز الدولة القومية الحديثة هي التي هيأت الأساس نحو قيام النظام الدولي الأوروبي وهو النظام الذي تبلورت معالمه وتحدد أطواره العام في معاهدة وستفاليا الشهيرة التي عقدت في عام ١٦٤٨ والتي أنهت الحروب الدينية في أوروبا مبتدئة بذلك حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية.

ويمكن القول بأنه وحتى مطلع القرن الحالى أو بالتحديد إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة كانت السياسة الدولية لا تعدو أن تكون مرادفا للسياسة

الأوروبية غير أن ذلك الوضع بدأ يتغير وبخاصة في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث تضاعفت أعداد الدول المستقلة الكاتبة في المجتمع الدولي حتى وصلت إلى أكثر من مائة وخمسين دولة في الوقت الحاضر بعد أن كانت إحدى وخمسين دولة فقط في عام ١٩٤٥ . (٧)

ولم تكن تلك الزيادة العددية فقط هي التي تسرعى الانتباه وإنما كان لاتساع نطاق التمثيل الجغرافي لهذه الدول في النظام الدولي القائم دلالات بالغة الأهمية ومن أمثلة ذلك أن الدول الأفريقية والآسيوية التي كانت معظمها فيما سبق مناطق للنفوذ الاستعماري، أصبحت تشكل ما يربو على ستين في المائة من جملة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وقد ترتب على ذلك أن النظام الدولي الذي كان يعمل حتى وقت ليس بعيد في الاطار الثنائي والحضارى الغربى البحت، قد غزته اليوم تيارات ثقافية وحضارية ونماذج من القيم السياسية والمذهبية التي تختلف في محتواها وأهدافها عن هذه القيم والأتماط الغربية . وهذا الواقع الجديد بكل جوانب التنوع والتعقيد فيه يتيح تفاعلات ويسهم في خلق أوضاع تؤثر بصورة حاسمة على مجريات تطور هذا النظام الدولي كما سيتضح لنا بالتفصيل في سياق الجزء الثاني من هذا التحليل .

مراحل تطور النظام الدولي

في محاولتنا تحليل الخصائص الأساسية التي ميزت النظام السياسى الدولي خلال المراحل المختلفة التي سلكها تطوره ، فإننا ومن قبيل الركيز سنقسم هذا التحليل في نطاق مرحلتين تاريخيتين رئيسيتين :

(أ) المرحلة الأولى ، وتبدأ منذ عقد معاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨ التي أقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها وتنتهى بقيام الحرب العالمية الأولى .

(ب) المرحلة الثانية ، وتبدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ولا تزال مستمرة حتى الآونة الحاضرة .

المبحث الأول

المرحلة الأولى في تطور النظام السياسي الدولي

إذا تتبعنا الاتجاهات التي تطور فيها النظام السياسي الدولي في هذه المرحلة فيكتنا أن نجعلها فيما يلي :

(أولاً) انه ومع بداية تطور هذا النظام كانت الدول القومية وحدها هي وحدات التمثل الدولي الأساسية كما أن علاقات هذه الدول القومية ببعضها كانت تتم على المستوى الرسمي أى التعامل على مستوى الحكومات وليس على أى مستوى آخر . وبمعنى آخر فإنه لم تكن قد انبثقت إلى دائرة العلاقات الدولية كل هذه التنظيمات والمؤسسات والمصالح والجماعات التي تشكل ركيزة حيوية من ركائز التعامل الدولي المعاصر في مختلف مجالاته والتي تتم على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية .

ودلالة هذا الوضع هو أن حجم التعامل الدولي كان محدوداً ولم يكن قد نشعب وتعدت بالصورة التي نراها اليوم والتي تخلف في محيط العلاقات الدولية مشكلات لا تنتهي. (٣)

(ثانياً) ان الأيديولوجية - إذا حق لنا أن نسميها بالأيديولوجية تجاوزاً - التي غلبت على عمل هذا النظام واعتبرت بمثابة إطاره الفلسفي كانت أيديولوجية الدولة القومية التي تمثلت عناصرها الرئيسية في :

(أ) مبدأ السيادة القومية .

(ب) مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

(ج) مبدأ الولاء القومي .

فصفت الدول انبثت في معظمها على اعتبار أن لكل دولة الحق في أن تفعل ما تشاء دفاعاً عن وجودها ومصالحها بعيداً عن تدخل الدول الأخرى

وأبضا دون خضوعها لسلطة أخرى أعلى منها ولم تشعر الدول عند هذه المرحلة من تطور النظام الدولي بوجود قيود أخلاقية أو أدبية أو قانونية على تصرفاتها.

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات فإن مبدأ الولاء القومي كان قد سيطر هو الآخر على مشاعر الأفراد الذين احتوتهم هذه الدول وأبى تمرد على هذا الولاء كان ينظر إليه على أنه خيانة وطنية وقومية لا تغفر . وكانت العقيدة السائدة أن ولاء الفرد لدولته لم يكن موضع مساومة، كما كان من غير المسموح به إطلاقا نقل ذلك الولاء إلى دولة قومية أخرى . وقد ساعد مبدأ الولاء القومي على تدعيم الاتجاهات التي تفصل بين سلطة الدولة وسلطة الكنيسة واخضاع الثانية للأولى بعد أن كان العكس هو الصحيح .

(للتأني) ان امكانيات تأثير دولة على غيرها كانت محدودة واتخذ هذا التأثير في الغالب مظهر الضغط الخارجي بشقيه الدبلوماسي والعسكري .

فهذه المرحلة من تطور النظام الدولي لم تعرف أسلحة الحرب النفسية والدعاية أو الضغط بأدوات الحرب الاقتصادية أو التخلخل بالاتفاقات والمعتقدات المذهبية في الدول الأخرى أو تحريض الرأي العام الداخلي ضد حكوماته أو ممارسة التخريب السياسي من الداخل من خلال حركات أو أحزاب تنتمي بفكرها وولائها إلى بعض الدول الخارجية مهما كان في ذلك من تعارض مع قيم أو اتجاهات المجتمعات التي تنتمي إليها .

وترتبا على ذلك فانه لم يكن هناك نطاق واسع من أدوات التأثير الدولي التي يمكن التمييز بينها بحسب الضرورات الموضوعية التي تحتم ممارسة هذا التأثير تحقيقا لأهداف معينة تتوخاها الدولة في سياستها الخارجية .

(رابعا) ان أقوى الدول كانت تقع في أوروبا الغربية ومن ثم فإن مركز التقل والتأثير في سياسات المجتمع الدولي واتجاهاته كان ينحصر في أوروبا ومن بين هذه الدول على سبيل المثال : بريطانيا وفرنسا وهولندا

وقد نتج عن هذا الوضع ان مناطق كثيرة من العالم لم تكن ذات أهمية سياسية بالنسبة للكيفية التي يعمل بها النظام الدولي وكان ذلك يرجع إلى عدم مقدرتها على توليد ضغوط أو اطلاق قوى في اتجاهات معاكسة ، وبالتالي فإنه لم يكن لها تأثير يذكر على القرارات الكبرى التي تتخذ في اطار هذا النظام والسبب في ذلك هو ان معظم هذه المناطق (آسيا - أفريقيا - أمريكا اللاتينية) كانت في حالة تبعية استعمارية .

(خاصا) ان الصراعات والتوترات الداخلية لم تكن تتعدى حدود الدول ، وبمعنى آخر فان تدويل النزاعات الداخلية لم يكن من سمات النظام الدولي وبمعكس ذلك وكما سئرى فيما بعد مظهرا حيويا آخر من مظاهر التغير الذى طرأ على كيفية عمل هذا النظام في مراحله الأكمثر تقديما حيث أصبح لتلك الصراعات دلالات وأصداء وردود فعل دولية تفلوت في قوتها بالطبع بحسب التصيرات التى تسب إليها وأيضاً بحسب ارتباطها بالمصالح القومية للدول الخارجية .

وربما كان ذلك راجعا في الأساس إلى ببطء أساليب الاتصال الدولي بما تسبب عنه ضعف الحساسية لهذه الظواهر والتطورات الداخلية .

وإلى جانب هذه الحقيقة التكنولوجية فان هناك سببا آخر أسهم في اضعاف تلك الاستجابات الدولية وهو أن مصالح الدول لم تكن قد اتسعت وتشابكت إلى الحد الذى يكون فيه لهذه الصراعات والتوترات الداخلية أى مساس مباشر أو غير مباشر بها على غرار ما يحدث في العلاقات الدولية المعاصرة .

(سادسا) انه على الرغم من وجود صراعات واختلافات تقسم بين الدول الا أن هذه الاختلافات لم تكن ذات طبيعة ايدولوجية وانما كانت ترجع في معظمها إلى الصراع بين العائلات المالكة .

وعدم وجود اختلافات ايدولوجية وفر للدول درجة عالية من المرونة في الدخول والانحباب من المحالفات الدولية حسب ما تقتضيه الظروف والمواقف ولم يكن ينظر إلى تلك الصراعات على أنها غير أخلاقية ، والارتباط بين العوامل

المذهبية وبين المرونة وعدم المرونة في السلوك السياسي الدولي حذيفة ثابتة .
فالأيدولوجية تعتبر من أهم القوى المقيدة لحرية الحركة في السياسة الدولية لأن
الدول تحس بالخرج - أديا وسياسيا وأخلاقيا - في الانحياز إلى جانب يعتق
أيدولوجية مناقضة لايدولوجيتها ضد جانب آخر تشاركه أيدولوجيته
وهناك العديد من الامثلة التي تصور هذا الوضع ومن أبرزها ان طرد يوغسلافيا
من رابطة الدول الشيوعية - الكومنفرورم في عام ١٩٤٨ وماتب
ذلك من أساليب التهديد والحصار النفسى والدعائى والسياسى التي نفذها الزعيم
السوفيتى ستالين في مواجهة الرئيس اليوغسلافى تيتو . لم يدفع يوغسلافيا إلى
الانحياز إلى جانب العالم الغربى الذى يدين بأيدولوجية مختلفة .

ولهذا يمكن القول ان اختفاء العائق الأيدولوجى من بيئة العلاقات الدولية
في هذه المرحلة من تطور النظام الدولى جعل من عامل المصلحة القومية وحده
المؤشر الذى يحدد للدول اتجاه حركتها في المجتمع الدولى كما بررت في
اطاره كل أنماط السلوك الخارجى على عكس ما يحدث الآن .

(سابعا) ان الانتشار الثقافى كان عمودا أو بطينا وفي بعض الحالات كان
هناك ما يمكن أن نسميه بالثقافة الاقليمية (Regional Culture) . ولم
تكن قد تطورت وسائل نشر هذه الثقافات وترويجها .

ودلالة هذا الأمر بالنسبة للعلاقات الدولية هي أن استخدام الأدوات
الثقافية في التأثير السياسى الخارجى لم يكن قد تبلور بعد كما لم تكن قد ظهرت
نلك الدعاوى التي ترددها بعض الدول في الوقت الحاضر ومفادها أن لهه الدول
ثقافات عالمية أكثر أصالة وعمقا وشمولا من غيرها من الثقافات القومية .

وعلى أى حال فان ما يعنينا هنا هو أن انتشار الثقافات القومية عبر حدود
الدول لم يكن من بين المعايير الهامة التي تقيس بها الدول مكانتها الأدبية في
المجتمع الدولى .

(ثامنا) ان صراعات المصالح التي كانت تنور بين الدول كان يمكن
تسويتها أحيانا بأسلوب التفاوض بين أطرافها المعنيين الا أنه لم تكن هناك

مؤسسات دولية يمكن الرجوع إليها وتحكيمها في تلك الخلافات لإيجاد حلول لها وفي الأحوال التي كان يتعلم فيها تسوية مثل هذه الخلافات بطريقة ودية فإنه كان ينظر إلى الحرب على أنها الحل الطبيعي لها .

(تاسعا) ان التفرقة بين الحرب والسلام في علاقات الدول كانت واضحة بل وقاطعة إذ لم يكن هناك ما يمكن تسميته بنصف سلام أو حرب باردة كما تطور الحال فيما بعد .

فالسلم كان يعنى وجود التواء أو توافق في مصالح الدول بشكل أساسى أما الحرب فكانت تعنى أن التصادم في المصالح قد وصل حدا لا يمكن احتماله أو قبوله أى أن مدى التوافق أو التناقض في المصالح القومية للدول كان الأساس الذى يمكن الاستناد إليه في التفرقة بين الظروف التي تشجع على السلم أو تدفع إلى الحرب ، ولم يكن المجتمع الدولي قد توصل آنذاك إلى معرفة الأدوات الأخرى - بخلاف أداة العنف المسلح - التي يمكن الاعتماد عليها في حسم تلك التناقضات أو التقرّب بينها . وإذا جاز لنا أن نصور هذا الوضع بعبارة أخرى فبالامكان القول ان الحرب في هذه المرحلة كانت موجهة أساساً إلى مصادرة أسباب التصادم في المصالح وتصفيتها نهائياً ويختلف ذلك عما يحدث اليوم من واقع ان استخدام الأدوات غير القائمة على العنف المسلح لا يزيل مصادر التصادم في المصالح بصفة نهائية وإنما يحاول أن يخفف من الأعراض التي يفرزها هذا التصادم ومنع تصاعدها إلى نقطة الحرب المسلحة وهذا هو الأساس فيما يعرف اليوم في السياسة الدولية باصطلاح نصف حرب أو نصف سلام .

(عاشر) انه فيما يتعلق بالحرب أو الصراع المسلح فقد كانت له بعض خصائص تراعيها الدول كدبليات مسلم بها ومن ذلك :

(أ) ان القدرة على الهجوم المفاجيء كانت محدودة .

(ب) ان الضربات المبدئية الأولى التي توجه إلى العدو لم تكن تنتهى على الفور بتدميره أو نسف مقلته على الرد والمقاومة وإنما كان الصراع المسلح يستمر إلى نهايته .

(ج) ان الدولة التي تتعرض للهجوم المسلح كانت لديها فرصة كافية لتبج قواها العسكرية والسياسية في مواجهة أخطائها .

(د) ان الزايات الناتجة عن الهجوم كان ينظر إليها على أنها مؤقتة وان في مقدور الدفاع أن يدير اللقمة مرة أخرى لصالح الدولة التي تكون هدفا للهجوم .

(هـ) انه كان هناك تناسب طردي بين قوة الدولة العسكرية واحساسها بالأمن .

(و) انه رغم الاعتراف بفظائع الحرب فان آثارها التدميرية لم تصل إلى الدرجة التي تجعل الدول تستبعد الحرب كأداة من أدوات السياسة القومية .

(ز) انه لما كانت القلوة التدميرية للحرب تنحصر في اطار يمكن القبول به لنا فانه لم توجد الحاجة إلى تطوير نظريات أو مبادئ تنحصر الحروب في نطاق محلي مثلما حدث بعد ذلك عندما وضعت نظرية الحرب المحدودة كرد فعل مباشر للتدمير الشامل الذي يمكن أن تجلبه الحرب النووية .

كان هنا باختصار الشكل العام للنظام السياسي الدولي حتى أوائل القرن العشرين عندما بدأ يتغير جليريا شكلا ومضمونا . ونجىء الحرب العالمية الأولى كنقطة فاصلة في تحديد اتجاهات معالم هذا التغيير الذي أخذ يتعمق ويتسع نطاقه وتقوى آثاره خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها .

المبحث الثاني

المرحلة الثانية في تطور النظام السياسي الدولي

أما عن خصائص المرحلة الثانية من تطور النظام السياسي الدولي فيمكن ايجازها هي الأخرى على النحو التالي :

(لولا) زيادة عدد الدول الأطراف في هذا النظام كنتيجة لخروج الكثير من المناطق من اطار التفوذ والسيطرة الاستعمارية وحصولها على استقلالها السياسي وسيادتها القومية ، وانجائها نحو دعم كيانها القومي والاقليمي في مواجهة غيرها من وحدات التعامل الدولي .

ولم يكن التغير الذي حدث مجرد ظاهرة كمية في الأساس وانما كان يمثل تحولاً كيفياً بالدرجة الأولى حيث أصبح لهذه الوحدات السياسية الجديدة تأثيرات قوية ومتزايدة ازاء ما يتخذ في داخل هذا النظام الدولي من قرارات . (٥)

(لانيا) انه اذا كانت هناك بعض المناطق الجغرافية التي لم تكن بذات أهمية سياسية في الماضي فان الوضع اختلف الآن إذ أن ما يقع في أي منطقة من العالم يولد سلسلة من ردود الفعل القوية في الأجزاء والمناطق الأخرى وتشهد بذلك المناقشات التي تلور في الأمم المتحدة .

وعليه يمكن القول بأن الحدود الجغرافية لنظام الدولي قد امتدت لتشمل العالم كله ، ولم يعد هناك مكان للنظرة التقليدية التي قامت على التمييز الحاد بين المناطق الاستراتيجية القعالة والمناطق الهامشية غير المؤثرة في علاقات القوى والمصالح الدولية فكل المناطق ، وبلا استثناء ، أصبحت تؤثر في هذه العلاقات على تنوعها واتساع مداها .

(لالتا) التغير الجغري الذي حدث في كيفية توزيع القوة على المستوى العالمي وقد نشأ ذلك كنتيجة لانسار القاعدة الاستعمارية التي ارتكزت عليها قوة غرب أوروبا في المرحلة السابقة والتي استطاعت من خلالها أن تسيطر على النظام السياسي الدولي .

ومن ضمن مراكز القوى الجديدة التي انبثقت خارج أوروبا الغربية ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية . وفي الأعوام الخمسة عشر التي تلت الحرب العالمية الثانية سيطر نظام القطبية الثنائية في السياسة الدولية كان مركز الثقل في كل من الكتلتين الغربية والشيوعية ، دول غير أوروبية . وكان

لذلك دلالة البالغة لأنه لأول مرة في تاريخ النظام الدولي ، تدخل الدول الأوروبية في نطاق السيطرة والتحكم الذي تمارسه دول واقعة خارج هذا الاطار الجغرافي .

(رابعا) ظهور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تؤثر في أوضاع المجتمع الدولي بصورة لم تعرفها المرحلة السابقة من تطور النظام السياسي الدولي . وقد ترتب على ذلك تضاعف حجم المعاملات الدولية وامتدادها إلى نواح لم تكن مطروقة من قبل ، كما شهدت هذه المرحلة ظهور مؤسسات ومنظمات لها سلطات فوق قومية (Supernational) وقد حدث هذا لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية وكانت أولى هذه المنظمات فوق القومية مجتمع الصمم والصمب الأوروبي الذي أنشئ في عام ١٩٥٢ (٦)

(عامسا) التطور الذي حدث في سلطة وكيان ومسئوليات التنظيم الدولي . وهو التنظيم الذي بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ممثلا في عصبة الأمم ثم اتسع نطاقه بعد الحرب العالمية الثانية ممثلا في الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة النابتة منها مثل منظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير . ومؤسسة التمويل الدولية . وهيئة التنمية الدولية ، وصندوق النقد الدولي . ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية للطيران المدني . والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد العالمي للبريد . والمنظمة البحرية الاستشارية ، والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ، الخ .

وقد خلقت هذه المنظمات امكانيات جديدة وواسعة لحل المشكلات التي تنشأ داخل النظام الدولي .

(سادسا) أن الدول القومية لم تعد تمثل المصدر الوحيد للسلطة في النظام الدولي ، فالمنظمات الدولية والاقليمية تعتبر مصادر جديدة للسلطة في هذا النظام ، وعلية ، فان الدول لا تتمتع اليوم بالسيادة المطلقة كما كان مفترضا في السابق ، كما أن هذه الدول لا تستطيع أن تتوقع وتنزح بفضل الحاجة إلى التعاون مع

غيرها في العديد من الأمور والمجالات . ويبدو هنا بشكل خاص في حالة الدول الحديثة العهد بالاستقلال .

(سابعاً) يرتبط بالعمل السابق أن المبادئ الرئيسية التي تحكمت في عمل النظام السياسي الدولي في الماضي وهي مبدأ السيادة القومية ومبدأ عدم التدخل . ومبدأ الولاء القومي . قلقت أهميتها وتأثيرها بصورة واضحة . فمبدأ السيادة القومية بشكله المطلق السابق أصبح لا يتفق مع :

(أ) اعتماد الدول المتبادل على بعضها في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية .

(ب) الضغوط الضخم في إمكانات القوة وفي القدرة على التأثير التي تتمتع بها بعض الدول دون البعض الآخر .

وعلى هذا فقد أصبحت السيادة القومية أقرب إلى المبدأ القانوني منها إلى الواقع السياسي . وأيضاً فإن مبدأ عدم التدخل أصبح لا يتفق هو الآخر مع الواقع السياسي الحالي ، فحق التأثير بالأيديولوجيات أصبح ينظر إليه على أنه نوع من التدخل في الأوضاع الداخلية للدول الأخرى ، وينبئ هذا الاعتقاد على أساس أن التأثير المذهبي يمتد إلى نماذج الفكر والسلوك التي تعتقها تلك الدول ، وبالتالي فإن التحول الذي يحدث فيها يكون في مصلحة الدولة التي تمارس ذلك التأثير وحسبها .

كذلك يمتد هذا التغيير إلى مبدأ الولاء القومي ، ولا تستطيع أي دولة أن تدعى اليوم أنها تحتكر ولاء كل الأفراد الذين يقيمون فيها أو يتمنون إليها فهذا هو الولاء القوي قد يذهب إلى حركة سياسية معينة أو إلى تنظيم دولي أو إلى مؤسسات فوق قومية ويبدو هنا واضحاً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . (٧)

(ثامناً) التنوع الضخم والملاحظ في أدوات التأثير الدولي المتبادل وبخاصة في مجال التأثير الداخلي خلافاً لما كان عليه الحال في الماضي حيث انحصرت أدوات التأثير - كما سبق أن ذكرنا - في النطاقين الدبلوماسي والعسكري

والتحت طابع الضغط الخارجى فقط . أما الآن ، فقد حدث نوع من التكامل
النسق بين أدوات التأثير الداخلى وأدوات التأثير الخارجى . ومن هذه الأدوات
المستخدمة على سبيل المثال : المعونات الاقتصادية والتقنية ، والمساعدات العسكرية ،
ووسائل الحرب الاقتصادية والنفسية والدعائية ، والتأثيرات الثقافية والملهية ، الخ .
وقد أثبتت هذه الوسائل الجديدة تفوقا هائلا بمقياس التعالية والتأثير على الأساليب
الدبلوماسية والعسكرية التقليدية .

(تسعا) أنه لم يعد ينظر إلى القوة والتأثير والتفوذ في المجتمع الدولى ،
على أنها مجرد التفوق في امكانيات العنف المسلح كما كان الحال في المرحلة السابقة
من تطور النظام السياسى الدولى ، وإنما أصبحت هذه بمثابة المحصلة النهائية لعدد
كثير من العوامل المتداخلة التأثير ، وبعض هذه العوامل له طابع مادى مثل
القوة الاقتصادية ، أو مستوى التطور الصناعى والتكنولوجى ، أو كمية الموارد
الطبيعية المتاحة ، أو حجم القوة البشرية ، أو الموقع الجغرافى ، أو غزوة الدولة من
الأسلحة ونوعيتها ، الخ ، في حين أن البعض الآخر ليست له هذه الطبيعة المادية
مثل كفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية ، وكفاءة التنظيم السياسى والادارى ،
والجوانب النفسية والمعنوية ، ونماذج التعليم والثقافة القومية ، الخ . (٨)

(عاشر) إن تأثير الرأى العام على تشكيل السياسة الخارجية أصبح أكبر
بكثير مما كان عليه الحال في الماضى والرأى العام الداخلى أصبح هدفا مهما ليس
قط بالنسبة لواضعى قرارات السياسة الخارجية في داخل الدولة بل وفي خارجها
أيضا .

(حادى عشر) التضاعف في أهمية الأيديولوجيات التى دلت على
استطاعتها التأثير في السياسة السلوية بشكل لم يعرفه المجتمع الدولى في المرحلة
السابقة . وهذه الأيديولوجيات حين تقترن بحركات سياسية نشطة ، وحين تجد
امكانيات دعائية تستطيع أن تتخذ منها إلى تحقيق أهدافها ، فإنها تتمتع بقدرة
ضخمة على تحطى الحدود القومية والتأثير في الدول الأخرى .

وقد ترتب على التعصب الملهم وما يرتبط بكل أيديولوجية من منهاج
عمل ، أو من سياسة متميزة ، أن انقسمت الدول والشعوب على بعضها وبشكل حاد

واستخدمت الأيديولوجية كمبرر لاتجاه سياسات متطرفة في بعض الأحوال.

وهنا التطور في أهمية العامل الأيديولوجي أدى إلى نتيجة أخرى هامة وهي أنه جعل السهولة النسبية السابقة في اللجوء إلى المحالقات الدولية أو الخروج منها ، أقل بكثير مما كان عليه الحال في الماضي .

(ثاني عشر) ومن معالم التطور الأخرى في النظام السياسي الدولي أن الصراعات والتراعات الداخلية أصبحت لها دلالات دولية، أي أن نطاق التأثير والانتقال بها أصبح يتعدى الحدود القومية للدولة إلى الدول الخارجية ، واقرن بذلك اتجاه الدول إلى محاولة التدخل في هذه النزاعات المحلية واستغلالها في خدمة سياساتها ومصالحها ومن أمثلة ذلك : الثورة البولشفية في روسيا في عام ١٩١٧ والحرب الأهلية الأسبانية في عام ١٩٣٦ ، والحرب الأهلية في اليونان في عام ١٩٤٧ ، والحرب الأهلية في لبنان في عام ١٩٥٨ ، ومنذ عام ١٩٧٥ وحتى اليوم ، والحرب الأهلية في قبرص في بداية الستينات ، والحرب الأهلية في نيجيريا في عام ١٩٦٧ ، والحرب الأهلية في باكستان في عام ١٩٧١ والتي انتهت بفصل إقليمها الشرقي عنها واعلانه دولة مستقلة بفعل تدخل وتأيد بعض القوى الخارجية ، الخ .

(ثالث عشر) ان الضيقة بين الحرب والسلام لم تعد قاطعة كما كان الحال من قبل ، بل ظهر نطاق واسع من أدوات الصراع الدولي التي يتراوح مداها بين الحرب التقليدية المحلودة ، والحرب التقليدية العامة ، والحروب النووية التي تستخدم فيها الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية معا ، هذا بالإضافة إلى تطور بعض مظاهر الصراع المسلح الأخرى مثل الحروب غير النظامية وحروب العصابات ، والتوسع في تطبيق أساليب الاستراتيجية غير المباشرة .

والدول عندما تختار من بين هذه الأدوات فإنها تفعل ذلك بما يتناسب مع حجم المصالح التي تشرع أنها مهددة بالخطر ، أي أن استجابات الدول للتحديات الخارجية أصبحت تقوم على التمييز ، ولم تعد عامة أو شاملة كما كان يحدث في الماضي .

وقد ترتب على هذا التغيير الذى حدث ، ان الصراع المسلح لم يعد يعنى وجود تناقضات جلية في مصالح الدول كما أن السلام لم يعد يعنى عدم وجود مثل تلك التناقضات .

(رابع عشر) ان الصراع المسلح قد تغيرت خصائصه كثيرا عن ذى قبل . ويبدو هذا التغيير في عدد من الجوانب الأساسية التى من أهمها :

١ - ان القدرة على الهجوم المفاجيء أصبحت ذات أهمية ضخمة جدا ، والوقت الذى يستغرقه التحضير لا يمتدى ثوان أو دقائق في كثير من الأحوال .

٢ - ان الضربات الأولى التى توجهها دولة ضد أخرى قد تكون قاتلة وهذا ما يطلق عليه القدرة على التدمير بالضربة الأولى .

٣ - ان الدولة التى تتعرض لهجوم ساحق قد لا تجد وقتا بالمرّة لتعبئة قواها العسكرية والسياسية .

٤ - ان الصراع المسلح منى بدأ فقد يتطور وينتهى بسرعة منغلقة .

٥ - ان معدل التطور والتغيير في الأسلحة سريع جدا وجذرى .

٦ - انه لم يعد في المقذور الادعاء بأن الزيادة في القوة العسكرية للدولة لا بد وأن يتبعها بالضرورة زيادة في الشعور بالأمن القومي خلافا لما كان عليه الحال في السابق .

٧ - ان القوة التدميرية الرهية للأسلحة التى تمتلكها الدول الكبرى تجعل من المواجهة العسكرية بينها أمرا غير مرغوب فيه .

والمحصلة الأخيرة لهذا التطور الذى حدث في طبيعة الصراع المسلح وفي أدواته هي مزيد من الرشيد في حسابات وسلوك المسئولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية . (٩)

وكل هذه الاعتبارات التى سلفت الإشارة إليها تعكس مدى التحول الذى حدث في النظام السياسى الدولى من حيث : طبيعة العناصر المكونة له ، والظروف التى تحيط به . ولتؤثرمت حتى تحدد الكيفية التى يتفاعل ويعمل بها .

المواش

- (١) راجع في ذلك :
Charles Schliccher: *International Relations-Cooperation and Contact*, (Prelice Hall of India, Delhi, 1963), pp. 19-29.
- Fred Greene: *Dynamics of International Relations, Power, Security and Order*, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1965).
- (٢)
Carles Lerche & Abdul A. Said: *Concepts of International Politics*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), pp. 122-123.
- (٣)
Andrew Scott: *The Functioning of the International Political System*, (The Mac-Millan Company, New York, 1967), p. 12.
- (٤)
Ibid, p. 18
- (٥)
Ibid, p. 18
- (٦)
Ibid, p. 18
- (٧)
Ibid., pp. 19 - 21.
- (٨)
Ibid., p. 20
- (٩)
Ibid., pp. 24 - 25.

تطور النظام العالمي الدولي : مراجع مختارة

- 1- Ambrose, Stephen E. *Rise to Globalism: American Foreign Policy 1938-1970*, (Penguin, Baltimore, 1971).
- 2- Aron, Raymond, *Peace and War*, translated by Richard Howard and Annette B. Fox, (Doubleday, Garden City, N.Y., 1968).
- 3- Deutch, Karl, *Some Concepts about Social Systems, Some Concepts about Politics*, in *the Analysis of International Relations*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1969), pp. 129-218.
- 4- Goffman, Erving, *Strategic Interaction*, (University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1969), pp. 129-218.
- 5- Harz, John, *The Rise and Demise of the Territorial State*, (Columbia University Press, N.Y., 1959).
- 6- Kaiser, Karl, *The Interactions of Regional Subsystems: Some Preliminary Notes on Recurrent Patterns and the Role of Superpowers*, (*World Politics*, July 1968).
- 7- Kaplan, Morton, *Balance of Power, Bipolarity and Other Models of International Politics and Foreign Policy*, edited by James Rosensau, (The Free Press, New York, 1961), pp. 343-349.
- 8- Liska, George, *Nations in Alliance: The Limits of Interdependence*, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1962).
- 9- Miller, Linda, *America, Europe and the International System*, (*World Politics*, January 1969), pp. 315-341.
- 10- Morse, Edward, *The Transformation of Foreign Policies: Modernization, Externalization and Interdependence*, (*World Politics*, April 1970), pp. 123-150.
- 11- Morse, Edward, *Crisis Diplomacy, Interdependence, and the Politics of International Economic Relations*, (*World Politics*, Spring 1972), pp. 123-150.
- 12- Muir, Ramsay, *The Interdependent World and Its Problems*, (Constable, London, 1932).
- 13- Pinder, John, *Positive Integration and Negative Integration*, (*The World Today*, January 1968).
- 14- Schelling, Thomas, *Arms and Influence*, (Yale University Press, New Haven, Conn, 1966).
- 15- Scott, Andrew, *The Functioning of the International Political System*, op.cit., pp. 11-28.
- 16- Waltz, Kenneth, *The Stability of a Bipolar World*, (*Daedalus*, Vol. 93, no. 3, Summer 1964).
- 18- Young, Oran, *Interdependence in world Politics*, (*International Journal*, Autumn 1969).